

	اثر مؤشرات السيولة المصرفية على كفاية رأس المال دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية للمدة 2023-2010
	المدرس المساعد عبدالله محمد طاهر
	كلية العلوم السياحية / جامعة الموصل – العراق
	Abdullah.AITaei@uomosul.edu.iq

المستخلص :

يهدف البحث الى تحديد اثر مؤشرات مخاطر السيولة في مؤشرات كفاية رأس المال لعينة مختارة من المصارف الخاصة و البالغة عددها (10) مصارف ، وهي مصارف خاصة مدرجة في سوق الاردن للأوراق المالية حيث تمثلت بـ مصارف (ABC , الاهلي , المال , الاستثمار , التجاري , لاتحاد , الأردن , الإسكان , القاهرة , الكويتي) ولفترة زمنية محدودة لمدة (14) عام ، واعتباراً من سنة (2010) ولغاية سنة (2023) ، اذ تمثل المتغير المستقل (مخاطر السيولة) ، اما المتغير التابع (كفاية رأس المال) ، و المتكونة من نسبة السيولة Y (رأس المال الممتلك / اجمالي الاستثمارات) . وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي EViews 13 ، ولتحليل واختبار فرضيات البحث كان لابد من التعرف على علاقات الأثر بين متغيرات الدراسة من خلال اختبارات من خلال (R^2, T, F) حيث توصل البحث إلى عدد من النتائج كان من أهمها أظهرت نتائج اختبار (R^2) أن مؤشرات مخاطر السيولة قد فسرت (43.63%) من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع (كفاية رأس المال) ، وأن (56.37%) تعود إلى عوامل أخرى غير مؤثرة او داخلية في النموذج ، بعبارة أخرى ، تُظهر هذه النسبة أن 43.63% هي قدرة المتغيرات المستقلة على التنبؤ بمؤشر كفاية رأس المال اما اهم التوصيات فكانت على إدارة المصارف تبني ثقافة التعامل مع المخاطر المصرفية بالاعتماد على الدراسات العلمية الأكاديمية و الفنية، فضلاً عن ذلك العمل على وضع الآليات المناسبة لمواجهة أي خطر، مع ضرورة عدم المبالغة في تقدير المخاطر كونها ستعكس سلباً على اداء المصارف.

الكلمات المفتاحية : المخاطر المصرفية ، كفاية رأس المال ، المصارف التجارية الخاصة

The Impact of Banking Liquidity Indicators on Capital Adequacy: An Analytical Study of a Sample of Banks Listed on the Jordan Stock Exchange for the Period 2010-2023

Assistant Lecturer Abdullah Muhammad Tahir

College of Tourism Sciences / University of Mosul - Iraq

Abstract :

This study investigates the impact of liquidity risk indicators on capital adequacy in a sample of ten private banks listed on the Amman Stock Exchange during the period 2010–2023. Liquidity risk was considered as the independent variable, while capital adequacy, measured by the liquidity ratio (owned capital / total investments), represented the dependent variable. Using EViews 13, statistical tests (T-test, F-test, R^2) were applied to analyze the data. The findings show that liquidity risk indicators explain 43.63% of the variations in capital adequacy, while the remaining 56.37% is due to other factors outside the model. The study recommends that banks adopt a risk management culture supported by academic and technical studies, establish appropriate mechanisms to address potential risks, and avoid overestimating risks, as this may adversely affect banking performance.

Keywords: Banking risks, capital adequacy, private commercial banks

المقدمة :

يعد عنوان مخاطر السيولة أحد أهم العناوين الرئيسية للمصارف ، والتي تسعى من خلالها المصارف بصورة رئيسة إلى استخدام مواردها استخداماً رشيداً وهذا يوضح أن ثمة وجود إدارة ذات كفاءة مالية جيدة تعمل على استقرار المركز المالي للمصارف من جهة وعلى التطوير و النمو المستدام من جهة أخرى، مما يسهم بشكل كبير في زيادة قدرة النظام المصرفي في أداء عملياته ومهامه بشكل كامل، لكن مع كل هذا التميز تواجه المصارف التجارية تحديات مباشرة وهي مشكلة التوفيق بين أهداف المصرف والمتمثلة بتوفير السيولة المصرفية وتحقيق الربحية الأساسية واستمرار الأمان الذي يجب ان يكون موجود ، وهي تعد من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها المصرف ، فضلاً عن العوامل الخارجية للسيولة التي يمكن ان تعتبر كذلك من أهم التحديات التي يمكن مواجهها المصارف في الوقت الراهن باعتبارها من القضايا الحرجة نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية في معظم دول العالم، حيث انها تواجه مشاكل كبيرة في الإجراءات الواجب اتخاذها لضمان سلامة المصرف والخروج منها بشكل يتناسب مع تحقيق الهدف المطلوب هو ضمان السيولة الكافية وتحقيق أعلى الربحية وتوفير الأمان الكامل من اجل الوصول إلى النمو المطلوب.

وقد تم الاعتماد على مؤشرات كفاية رأس المال وفق معايير بازل III باعتبارها احد أهم المؤشرات البارزة لصحة المصارف ودليل ازدهارها المالي، وهي مفيدة للغاية في المحافظة على صافي الموجودات و (حقوق المساهمين) من خلال زيادة ثقة المساهمين والحفاظ على استقرار النظام المصرفي للاقتصاد، كما و يعكس المؤشر استطاعت المصرف على تحمل (الخسائر) المفاجئة في المستقبل و الاستعداد لأي صدمات غير متوقعة قد يوجهها المصرف مستقبلاً، حيث اعتبرت بازل III هي صمام الامام في الإطار التنظيمي الذي صممه (BCBS1) وهي تلك اللجنة التي عملت على وضع معايير وقوانين رقابية من شأنها ان تدعم هيكل النظام المالي العالمي بهدف إقرار السلامة المصرفية حيث أصدرت ابتداء من عام ١٩٨٨ العديد من القرارات الدولية الخاصة بكفاية رأس المال المصرفي وعلى رأسها طريقة قياس كفاية رأس المال بناءً على نظام الأوزان (المخاطرة) الذي سوف يتم تطبيقه على الفترات كاملة داخل وخارج الميزانية على ان لا تقل قيمة رأس المال إلى الموجودات الخطرة المرجحة عن (8%)، كما بينت اللجنة ان هذه المقررات ليست إلزامية بل تركت الحرية الكاملة للسلطات الرقابية الوطنية في إعادة صياغة ما تضمنته تلك المقررات بما يتوافق وبينه العمل المصرفي لكل دولة، وذلك من اجل تعزيز القطاع المالي في مواجهة المخاطر وبناءً على أهمية هذه المتغيرات حيث تم إدراج البحث في ثلاثة محاور : الأول يتضمن منهجية الدراسة أما الثاني فهو الإطار النظري لمفاهيم البحث وتطرق المبحث الثالث الجانب التحليلي واختتمت الدراسة في الاستنتاجات و التوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

مشكلة البحث:

تعد مخاطر السيولة أحد أهم التحديات التي تواجه إدارة المصارف، إذ إن معالجة هذه المخاطر ليس بالأمر السهل فالمشاكل الهيكلية والتنظيمية والتحديات الكبيرة التي تواجهها إدارة المصارف الأردنية كبيره والمتمثلة في عدم استقرار الوضع المالي والاقتصادي والذي أدى بدوره إلى عدم استقرار البيئة الاستثمارية، ومن ثم ضعف ارتباط المصارف الأردنية بالمنظومة المصرفية العالمية مما أدى إلى ضعف مواكبة القطاع المصرفي للتطورات المصرفية على الصعيد الدولي من جهة وعجز في السيولة من جهة ثانية ونتيجة للجدل الدائر حول تأثير مخاطر السيولة على حجم كفاية رأس المال لعينة من المصارف المدرجة في السوق الاردن ، فقد جاءت المشكلة وفقاً للتساؤل التالي :

1. هل تعتمد المصارف التجارية على أدوات مالية سليمة لقياس المخاطر المصرفية ؟
2. ما هو الدور الرئيس الذي تؤديه مؤشرات مخاطر السيولة في كفاية رأس المال و ما هي طبيعة العلاقة بينهما؟

أهمية البحث:

تحظى جميع أنواع المخاطر المصرفية باهتمام واسع من قبل مديري المصارف نظرا لأهميتها وخطورتها على بقاء المصرف واستمراره في نشاطه وهذا يجعل إدارات هذه المصارف تسعى الى إيجاد افضل الحلول والاستراتيجيات الفاعلة والقادرة على تخفيف هذه المخاطر، بالاستناد على مختلف الأدوات المالية قصيرة او طويلة الاجل ، وفي ضوء ما تقدم تتجسد الأهمية الكبيرة للبحث في التوصل إلى مدى تأثير السيولة المصرفية في حجم كفاية رأس المال وبناء جهاز مصرفي كفوء وحمايته من الأزمات المحتمل التعرض لها لما يتمتع به الجهاز المصرفي من دور مهم باعتباره احد اهم اركان النظام المالي .

أهداف البحث :-

- 1- معرفة المفاهيم الحديثة للسيولة المصرفية ومخاطرها وأهميتها ، فضلاً عن مفهوم كفاية رأس المال وأهم مؤشراتهما .
- 2- العمل على تحليل مؤشرات المخاطر و بيان مدى تأثيرها على كفاية رأس المال للمصارف التجارية .
- 3- وضع بعض الاستنتاجات والمقترحات لحل مشكلة مخاطر السيولة والعمل على تقليلها .

فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضية التالية :

وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية بين مؤشرات مخاطر السيولة ومؤشرات كفاية رأس المال.
وتنبثق منه الفرضيات الفرعية الآتية :

- 1- وجود اثر ايجابي ومعنوي لقوة مؤشر السيولة (X1) (إجمالي القروض / إجمالي الودائع) على مؤشر كفاية رأس المال (Y) (رأس المال الاساسي + الاحتياطي / إجمالي الاستثمارات) وذلك لان المصارف العاملة في الاردن لا تستخدم ادوات مناسبة في قياس وادارة مخاطر السيولة .
- 2- وجود اثر ايجابي ومعنوي لقوة مؤشر السيولة (X2) (إجمالي القروض / إجمالي الموجودات) على مؤشر كفاية رأس المال (Y) (رأس المال الاساسي + الاحتياطي / إجمالي الاستثمارات) حيث تعتمد المصارف العاملة عليه لبيان ارتفاع مخاطر السيولة بسبب ارتفاع نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة .
- 3- وجود اثر ايجابي ومعنوي لمؤشر السيولة (X3) (موجودات متداولة / إجمالي الودائع) على مؤشر كفاية رأس المال (Y) (رأس المال الاساسي + الاحتياطي / إجمالي الاستثمارات) وذلك لان المصارف العاملة في الأردن لا تلتزم بعوامل الإفصاح العام حول مخاطر السيولة.

عينة البحث

لتحقيق الفرضيات الرئيسية مع مشكلة البحث، تم اختيار مجموعة من المصارف التجارية الخاصة في سوق عمان للأوراق المالية للفترة (2023-2010) لكونها اتسمت بتوفر البيانات المالية ، بالإضافة الى أنها شهدت العديد من الإحداث والتطورات الاقتصادية والتي كانت على رأسها الأزمة العالمية في عام 2008، فكان لابد من إجراء بحث يتعلق بمؤشرات مخاطر السيولة وتأثيرها على حجم كفاية رأس المال بعد تلك الفترة .

ويمثل الجدول (١) وصفاً محدداً لبعض الخصائص الرئيسة للمصارف عينة البحث والبالغ عددها عشرة مصارف خاصة والتي تضمنت مجموعة من القيم (عدد الفروع , سنة التأسيس , رأس المال , الموجودات)
وقد تم تحديد عينة البحث مكانياً وفق مجموعة من المعايير المبينة تفصيلها على وفق الآتي:

- استمرار المصارف المدروسة في مزاولة نشاطاتها المختلفة وإدراج أسهمها في سوق الأردن للأوراق المالية لغاية لسنة البحث (2023).
- توافر كامل للتقارير السنوية الخاضعة للتحليل بالنسبة الى المصارف المسحوبة عينة للبحث.

جدول (1) عينة البحث

ت	أسماء المصارف	عدد الفروع	سنة التأسيس	رأس المال *	إجمالي الموجودات **
1	ABC	26	1990	263	1.395
2	الاهلي الأردني	17	1955	200	3.282
3	المال	43	1930	200	7.592
4	البنك الاستثماري	39	1993	150	3.537
5	التجاري	44	1993	120	1.377
6	الاتحاد	45	1978	200	7.420
7	الأردن	37	1960	200	3.037
8	الإسكان والتمويل	42	1997	315	8.676
9	القاهرة	28	1960	200	3.883
10	الكويتي	96	1976	150	5.244

المصدر: من إعداد الباحث وبعتماد على التقارير السنوية للمصارف.

(*) العملة بملايين الدنانير.

(**) العملة بمليارات الدنانير.

ويبدو واضحاً من الجدول (١) التباين في قيمة تأسيس رأس المال المصارف المدروسة بصفة عامة، فقد تراوحت قيم إجمالي رأس المال بين أعلى مستوى لها (315.000.000) دينار في (مصرف الاسكان) وأدنى مستوى (120.000.000) دينار في (مصرف التجاري) ، كما تباينت قيمة الموجودات الإجمالية لتلك المصارف هي الأخرى بين الحدين الأعلى (8.676.000.000) دينار في (مصرف الاسكان) والأدنى (1.377.000.000) دينار في (مصرف التجاري) لتعكس بذلك تباين كل من رأس المال والموجودات .

حدود البحث وأسلوب جمع البيانات

تم الاعتماد على التقارير المالية الصادرة من المصارف لجمع البيانات للمدة (2010-2023)

جدول (2) متغيرات البحث

كفاية رأس المال / تابع	مخاطر السيولة / مستقل	
	X3	X1
Y (رأس المال الاساسي + الاحتياطي / اجمالي الاستثمارات)	إجمالي القروض / إجمالي الودائع	إجمالي القروض / إجمالي الودائع
	إجمالي القروض / إجمالي الودائع	إجمالي القروض / إجمالي الودائع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر.

أساليب التحليل الاحصائي

لغرض تحقيق اهداف الدراسة تم استخدام برنامج (EViews 9 - spss 25) لاستخراج النتائج كما اعتمد البحث في تحليل على عدد من الاساليب الاحصائية لتحقيق أهدافه واختبار صحة فرضياته وتمثلت

- 1- الوسط الحسابي.
- 2- الانحراف المعياري.
- 3- اختبار F.
- 4- اختبار t.
- 5- معامل التحديد R^2 .

مخطط أنموذج البحث

الشكل (1) مخطط أنموذج البحث



المصدر: من إعداد الباحث.

الدراسات السابقة :

1- دراسة (المرسومي, 2017) :

عنوان الدراسة	"اثر مخاطر السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة 2014-2005" دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية .
عينة الدراسة	تضمنت الدراسة (14) مصرف من المصارف العراقية الخاصة .
أوجه التشابه	قياس كفاية رأس المال .
هدف الدراسة	هدفت الى معرفة وتقييم الآثار المباشرة لمؤشرات كفاية رأس المال على الاداء المالي في المصارف .
توصلت الدراسة	إلى عدم وجود علاقة تأثير أو ارتباط بين مؤشرات تلك المخاطرة ومؤشرات رأس المال لمصرف المتحد ..

2- دراسة (الهرموشي, 2019) :

اثر مؤشرات السيولة المصرفية على كفاية رأس المال دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية للفترة 2010-2023

عنوان الدراسة	اثر إدارة مخاطر السيولة ورأس المال على درجة الأمان المصرفي : دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2010-2015).
عينة الدراسة	تضمنت (10) مصارف عراقية تجارية خاصة للفترة 2010-2015.
أوجه التشابه	مخاطر السيولة .
هدف الدراسة	بيان مدى تأثير إدارة مخاطر السيولة على درجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية العراقية الخاصة.
توصلت الدراسة	عدم وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية معنوية بين كل من ادارة مخاطر السيولة وادارة رأس المال على الامان المصرفي .
أوصت الدراسة	الى ضرورة السعي الكامل من اجل تدعيم درجة الأمان المصرفي في القطاع المصرفي بشكل عام من خلال إيجاد توازن بين المخاطر المصرفية وذلك من خلال أقامت ورش عمل ودورات تطويرية لموظفي المصرف .

3- دراسة (عبد الواحد عمران, 2015)

عنوان الدراسة	اثر إدارة مخاطر السيولة والانتماء ورأس المال على درجة الأمان المصرفي
وصف الدراسة	تحليل ومناقشة اثر إدارة مخاطر السيولة والانتماء ورأس المال على درجة الأمان المصرفي في المصرف التجاري الوطني الليبي من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة.
عينة الدراسة	خلال المدة (2004-2010)، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي minitab.
توصلت الدراسة	أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي من جهة وعلاقة عكسية بين مخاطر الائتمان ورأس المال مع درجة الأمان المصرفي في المصرف التجاري الوطني.
أوصت الدراسة	بضرورة العمل على تدعيم الأمان المصرفي بإيجاد نوع من التوازن مع المخاطر المصرفية وضرورة تدعيم وإعادة هيكلة رأس المال في المصرف التجاري باعتباره انه الداعم الأساسي للأمان المصرفي .

4- دراسة (مصطفى، ٢٠١٩)

عنوان الدراسة	تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطر المصرفية وفق المعايير الدولية – دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية العاملة بإقليم كردستان – العراق .
عينة الدراسة	مجموعة من المصارف التجارية العاملة في إقليم كردستان للفترة 2007 - 2018.
أوجه التشابه	قياس رأس المال .
هدف الدراسة	تحليل العلاقة بين معايير كفاية رأس المال المصرفي ومؤشرات كل من المخاطرة والعائد للمصارف.
توصلت الدراسة	وجود علاقة ايجابية وتأثير بين مؤشرات المخاطرة والعائد للمصرف .

مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة :

1. الاطلاع بشكل كامل على كافة منهجيات الدراسة وملاحظة كيفية تسلسل فقراتها بالشكل الذي ساعد الباحث على تصميم عمل دراسته.
2. التعرف على بعض المصادر والبحوث والرسائل والدوريات من اجل الوصول إلى المعرفة الواسعة بالمتغيرات الواردة في الدراسة ولأسيما تحديد أبعاد المتغيرات والأهداف وإتباع الإجراءات المناسبة مما يسهل على الباحث بناء الإطار النظري .
3. التركيز على بعض البرامج الإحصائية المستخدمة في الدراسة وتحديد أي الوسائل الأكثر ملائمة مع البحث.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

هناك فجوة علمية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة تتمثل بأن جميع الدراسات السابقة لم تتناول المنهجية بشكل تفصيلي وإنما عرضت كل متغير بشكل منفصل عن المتغير الآخر، ومن هنا جاءت دراستنا الحالية قد أخذت منحى مغايراً عندما وضحت العوامل المؤثرة في مخاطر السيولة وأهم المسببات لها خلال الأزمات المالية وإلى أي مدى تأثيرها على مؤشر قوة رأس المال وقدرته على الاستمرارية وتحقيق الربحية، كما وركزت هذه الدراسة على الصلات التي تربط هذه المقاييس على أساس تطبيقي من خلال تحليل فهم وتقييم جاهزية المصارف في تطبيق معايير مقررات لجنة بازل III، فضلاً عن تناول الدراسة لعينة من المصارف التجارية الأردنية ولسلسلة زمنية مقدارها (14) سنة وذلك لمعرفة طبيعة وإمكانيات هذه المصارف في مواجهة مخاطر السيولة .

المبحث الثاني / الإطار النظري

المطلب الأول :

أولاً : مفهوم السيولة المصرفية:

تعرف السيولة بشكلها العام هي الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد سائل بأسرع وقت ممكن " (نهاد وآخرون ، ٢٠٠٩ ، ٦٦)، أي سهولة تحويله إلى نقد بأقل تكلفة وبأقصى سرعة (الخطيب، ٢٠٠٤ ، ٣٨-٣٩) ، كما تعتبر بان تمثل قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المتفق عليها ضمن أجال استحقاقها (ظاهر ، علي ، 2018: 43) وقد ذكرها (Frank) على أنها قدرة المصرف على الوفاء التام بكافة لالتزاماته وقت الاستحقاق (Frank, et,2013,4) , ويرى (Leykun) أنها المقياس الأنسب لبيان مقدرة المصرف على توفير النقود في الأجال المستحقة بسرعة وسهولة في تسهيل موجوداته بالوقت المناسب وبدون خسائر (Leykun, 2016,47-) 50) وقد تناول المفهوم الكثير من وجهات الرأي من قبل الكتاب والباحثين وذلك لما لها من دور كبير وعليه يمكن طرح عدد منها :

جدول (3) تعريف السيولة المصرفية وفق رأي بعض الباحثين

الباحث	التعريف
العلي، 2013، 181	قدرة المصرف على الحفاظ على مركز مالي سليم وبنفس الوقت تسديد كافة متطلباته التجارية والاقتصادية بصورة نقدية ، اي الاستجابة السريعة لطلبات القروض والذي يعمل من خلالها على منحها للزبائن.
Jordan, 2018,209	هو الموجود الذي يمتلك درجة عالية من السيولة او الذي يمكن بيعه بسرعة عالية دون خسائر تذكر أي توفير التمويل اللازم لأي نمو في مختلف مجالات ونشاطات المصرف تحديداً في مجال الائتمان في الفترة المناسبة ..
Girma, 2018:20, (Berhanu, 2015: 13	هي الموجودات المتداولة التي ينبغي أن تكون إدارتها بكفاءة عالية في المصرف من اجل حمايته من مخاطر حدوث فائض أو عجز في السيولة أي عندما يكون الموجود قريباً من النقد فانه يكون بشكل أسرع أسرع في النقل على لا يقتصر ذلك بعدم تعرض قيمته إلى خسارة كبيرة عند عملية التحويل.
(Endang,et.at.,2020,80).	هو احتفاظ المصرف بجزء من موجوداته بشكل سائل من اجل التزاماته بكافة كامل عند الاستحقاق دون تكبد اي خسائر تذكر، ويعد الهدف الأساسي من الاحتفاظ المصرف بجزء من موجوداته بشكل سائل هو قدرته على مواجهة سحب الزبائن لودائعهم في كافة الأوقات

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر أعلاه .

ومن خلال ما تم طرحه يرى الباحث أن السيولة هي مدى امتلاك المصرف لأرصدة مالية تكون على شكل موجودات نقدية وشبه نقدية قابل للتحويل إلى نقد بأسرع طريقة ممكنة ، مما يسهل قدرة على الإيفاء بالالتزامات المالية المستحقة أمام المودعين والمقرضين بأسرع وقت ممكن وبأقل جهد وبأدنى خسارة ممكنة ، كما ويعد نقص السيولة في المصرف مسألة حساسة و خطيرة ، لأن ذلك يدل على عدم قدرته على تلبية تلك الالتزامات، مما يؤدي الى تعرض المصرف إلى العجز المالي ومواجهة مخاطر مالية أخرى.

ثانيا : أهمية السيولة المصرفية

وتظهر أهمية السيولة فيما يلي:

جدول (4)

هندي، 159, 2011	• تعكس الى أي مدى سلامة الوضع النقدي للمصرف من خلال قدرته على الوفاء بشكل كامل في التزاماته المالية . • تساهم بشكل كبير في زيادة ثقة المودعين والمقترضين على حد سواء من خلال استجابة السريعة للمصرف لحاجتهم من السيولة. • تعمل السيولة على إظهار المصرف تجاه العملاء بمظهر الموثوقية، أي انه بعيد كل البعد عن أي مخاطر والقادر على توفير كافة متطلباتها في أي وقت . • تمثل السيولة عنصر الأمان والحماية وتبعد المصرف عن خطر الإفلاس والانهيار.
صونيا ، 7, 2015	• تأكيدها التام على القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات. • العمل بشكل مستمر على تعزيز ثقة كُّل من المودعين والمقترضين. • العمل على الظهور في السوق المالي بصورة العامل الحساس تجاه المشاكل والمخاطر المالية وذلك لأنه الضامن القادر على الوفاء بكافة التزاماته. • تجنب التوجه الى البنك المركزي للاقتراض . • الابتعاد عن دفع كلفة أعلى للأموال .
الكبيسي، 17, 2018	• إنّ نسبة مطلوبات ها المالية إلى مجموع مواردها كبيرة جدا.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر أعلاه .

ثالثا : مخاطر السيولة المصرفية

قبل الحديث عن المخاطر السيولة لابد من الإشارة الى مفهوم المخاطرة ، والتي تعني انها حاله او ظاهرة تهدد الأنشطة او العمليات المراد تنفيذها من قبل المصرف والتي تؤثر بشكل سلبي في استمراريته (عبد الستار، 2012:125) او عدم التأكد من تعرض ادارة تلك المؤسسة لحدث ما في المدى القريب او البعيد مما يستدعي توشي الدقة والحذر(Kanchu&Kumar,2013,147)، كما رآها (Adamowicz) على انها من الظواهر اليومية التي يمر بها كافة المنظمات والافراد على حد سواء، وتمثل واحدة من أهم الظواهر الاقتصادية وتحديداً في العلوم المالية والإعمال التجارية (Adamowicz,2018:39)، او احتمالية وقوع حدث او عمل أو سلسلة من الإحداث خلال فترة زمنية محددة مما يؤثر سلبا في تحقيق هدف معين"(Haneef,et.al.,2012:309) .

كما تم تعريفها ومن خلال ما يرى كثير من الباحثين بأنه يمكن تحديد مفهوم المخاطر المصرفية:

جدول (5) تعريف مخاطر السيولة المصرفية وفق رأي بعض الباحثين

الباحث	المفهوم
BCOBS,2006, 1	عدم استطاعة المصارف على مقابلة تلك التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية بكفاءة وفعالية عالية ونتيجة السحب المفاجي على الودائع من قبل المودعين او نتيجة عدم الحصول على تكلفة مرضية من بيع الموجودات او الحصول على ودائع جديدة .
Câmara,2014,1	هي عدم قدرة المصارف على امتلاك كميات كبيرة من السيولة نتيجة السحب الفجائي من الزبائن مما يجبر المصرف على التوجه بشكل مباشر على بيع جزء من موجوداته خلال فترة زمنية قصيرة بأسعار زهيدة من اجل المحافظة على استمرارية الاقتراض .
ogilo,2015, 1	هي عندما تتعرض المصارف لصعوبات كبيرة في جمع الأموال من خلال عدم قدرتها على أدارة تلك النفقات نتيجة اتباعه لسياسة خاطئة في الإدارة او لسوء تسيير الموارد المتوفرة لديه .

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر أعلاه .

ومن خلال ما تقدم يرى الباحث بأنه يمكن تحديد مفهوم المخاطر المصرفية بأنها هي عدم قدرة المصرف على تلبية احتياجاته المالية ان كانت في تمويل زيادة الموجودات او التزاماته اتجاه الغير ياتي ذلك نتيجة صعوبات في جمع الاموال بأسرع وقت واقل كلفة من خلال الاقتراض أو من خلال بيع الموجودات المالية مما يعني ذلك تعرض المصرف الى مخاطر تؤثر سلباً في ادائه او ارباحه او حتى سمعته فضلاً عن تاكل ثقة المودعين فيه مما يؤدي ضياع الفرصة البديلة .

رابعاً: اسباب مخاطر السيولة المصرفية

تنشأ مخاطر السيولة بصفة عامة من خلال: (عبد الستار، ٢٠١٢: ١٢٦):

1. سوء توزيع الموارد (الموجودات) على الأنشطة في درجات متباينة مما يؤدي الى صعوبة تحويلها الى موجودات سائلة بسرعة عالية .

2. ضعف الإستراتيجية المتبعة في تخطيط الاستراتيجي للسيولة مما يؤدي الى عدم التناسق الجيد بين الموجودات السائلة والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

خامساً: مؤشرات قياس مخاطر السيولة المصرفية

تعد مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية من أولى المؤشرات الفعالة التي تؤثر في النظام المالي أو أداء المصارف بشكل كبير، لأن نقص السيولة الكافية ينعكس في انخفاض الودائع ويجبر المصارف على التخلص من بعض الموجودات الأكثر أماناً أو الأكثر سيولة لمواجهة الديون المتزايدة كما سيكون لانخفاض حجم القروض بسبب زيادة المخاطر وارتفاع أسعار الفائدة تأثير سلبي على النظام المالي بأكمله وبالنتيجة زعزعة استقراره بشكل كبير (El Mehdi Ferrouhi, 2014:353).

وتعتمد مؤشرات مخاطر السيولة على البيانات المالية للتقارير السنوية للمصارف ومن هذه المؤشرات :

(رجاء , 2010-2, 137-Koch and Donald, 2000, 32)-Cornett , mcnutt and tehranian, 2006

1. مخاطرة السيولة : إجمالي القروض

إجمالي الودائع

ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى تزايد في المخاطر وذلك نتيجة الزيادة الحاصلة في نسبة القروض الممنوحة والتي تؤثر بشكل عكسي على سيولة المصرف وذلك لأن المصرف فقد يتعذر تصفية تلك القروض مما يعني انخفاض في سيولته وفي النهاية يؤدي إلى تعرض المصرف إلى مخاطر كبيرة .

و تحسب هذه المخاطر عن طريق النسبة الآتية (إجمالي القروض / إجمالي الودائع).

2. مخاطرة السيولة : إجمالي القروض

إجمالي الموجودات

ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة في مخاطر السيولة وذلك نتيجة الزيادة الحاصلة في نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة.

3. مخاطرة السيولة : إجمالي الموجودات المتداولة

إجمالي الودائع

ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى تراجع حدة المخاطر وذلك نتيجة الارتفاع الحاصلة في الموجودات قصيرة الأجل إلى يعتمد عليها المصرف في سداد كافة التزاماته الأخرى من سحوبات الزبائن .

سادساً : العلاقة بين مخاطر السيولة وكفاية رأس المال

تعتبر قوة النظام المصرفي شرطاً أساسياً في ضمان النمو الاقتصادي لأي بلد ، وتمثل المصارف الجزء الرئيس في القطاع المالي اذ تقوم بأنشطة ذات قيمة عالية في الميزانية ، لكونها تعزز من جانبيين رئيسيين وهما : الموجودات (تدفقات الاموال) عن طريق منح القروض الى المستثمرين بينما توفر في جانب المطلوبات السيولة للمدخرين (Ahmed Arif & other, 2012, 2-3) وعلى مدار السنوات الماضية حدثت العديد من الأزمات المصرفية التي أربكت النظام المالي برتمته وزادت من مخاوف المديرين ، فقد كان تأثير الازمة المالية والاقتصادية الأخيرة على النظام المالي تأثيراً كبيراً مما اثار اسئلة متعددة حول المخاطرة التي تنشأ من خلالها والتي قد تضرب المصارف مما جعلها ذات أهمية قصوى وتحظى باهتمام صانعي السياسات والباحثين (Angel Roman ,Alina , 2015, 572). وللحفاظ على النظام المالي الدولي تم تقديم اتفاقية بازل باسم بازل 1 في عام 1988 كان الهدف منها هو تعزيز كفاية رأس مال المصارف وتقليل المخاطر التي تنشأ ، ولكن بسبب وجود نقاط ضعف في بازل 1 تم العمل على تقديم بازل 2 في عام 2004، ولكن عند حدوث أزمة العالمية عام 2008 تم تقديم بازل 3 في عام 2010 من قبل لجنة بازل للأشراف المصرفي وكانت أهداف بازل 3 تكمن في معالجة تعرض المصارف الى مخاطرة السيولة والمتمثلة بالجوانب التي ياتي منها هذه المخاطر ولذلك كان لابد من إيجاد معايير من شأنها العمل على قياس هذه المخاطر وتحديد النسب الأمثل في كفاية رأس المال المصرفي باعتبار ان القطاع المصرفي هو شريان الحياة لنمو الاقتصاد (Waal, 2013, 777-780)، كما تاتي أهمية لجنة بازل 3 ليس فقط لأغراض تقليل الخسائر(رأس المال) وإنما الاخذ بعين الاعتبار مخاطر القروض من الموجودات المصرفية عن طريق توفير مخزون كافي لسيولة للتمويل ، وعلى هذا الاساس تم وضع نسب سيولة جديدة في اتفاقية بازل 3 بالإضافة الى متطلبات كفاية رأس المال (Tofael, 2018, 2-3).

المطلب الثاني :

أولاً : مفهوم كفاية رأس المال

يعد رأس المال أحد أهم الأعمدة الرئيسة في العمل المصرفي، إذ يؤدي وظيفة استراتيجية للمصارف والمتمثلة بالدرجة الأولى (الأمان) الذي يعتمد عليه الزبائن ضد الاخطار التي قد يواجها المصرف في قروضه واستثماراته، وهذا يعني أن كلما زاد رأس المال أدى الى زيادة ضمان الزبائن وتحقيق متطلبات المصرف في مقدمتها تعظيم العوائد والاستمرار والنمو(الطائي، 2007 : 262) كما يعتبر رأس المال القادر على استيعاب والتصدي لصدمات الغير متوقعة التي قد يوجهها المصرف (Kosmidou , 2008 , 150). ويرجع ذلك إلى أن رأس المال يلعب دوراً حاسماً في تقليل عدد حالات فشل المصارف والخسائر المترتبة لفشله التي يتعرض لها المودعون (Olweny & Shipho, 2011 : 4) وقد عرفها (Calomiris) على إنها قواعد تتطلب من المصارف الاحتفاظ بهيكل رأس مال معين (مثل حقوق الملكية أو الأسهم الممتازة) للمصرف والتي تضعه في تكوين الاستثمارات (مثل السندات والقروض) التي يمتلكها والمصممة لدعم المصارف إذا تم تسجيل خسائر عالية بمبالغ الموجودات التي يمتلكونها أثناء الوفاء بأي عمليات سحب أو التزامات أساسية أخرى. (Calomiris, 2012:41)

ومن خلال ما تم طرحه يرى الباحث إن كفاية رأس المال هو ذلك المال الذي يحتفظ به المصرف ويكون مفروض عليه من قبل السلطات التشريعية اذ يحتفظ المصرف بموجبه بمقدار معين من رأس المال وذلك من اجل استيعاب الخسائر المحتملة والنتيجة عن أنشطته المختلفة وبنفس الوقت تُعد هي مقياس السلامة والمتانة للمصرف والتي من شأنها أن تعمل على تقليل من حالات الفشل المالي وانهيار المصرف.

ثانياً : أهمية كفاية رأس المال

تأتي أهمية رأس المال من خلال توفير الأمان الكافي لأصحاب الودائع الموجودة في المصرف ، مع المحافظة على توفير ارباح معقولة للمساهمين حيث بدأ يأخذ مفهوم كفاية رأس المال ومعايير مكنة كبيرة في أنشطة وفعاليات المصرف (الشماع، ١٩٩٠: ١٠١). كما جاءت أهميته في ظل التطورات المالية المتسارعة في مواجهة الازمات تحديداً خلال العقدي الماضيين ، وقد اختلفت قوة تلك الازمات في كثير من دول العالم مثل الأزمة المالية التي ضربت المكسيك في نهاية عام (١٩٩٤) وبداية عام (١٩٩٥)، و أزمة (جنوب شرق آسيا في القرن العشرين) ،

التي تعتبر اكثر قوة، كما إن حدوث أزمات المالية في كثير من البلدان أثرت بشكل سلبي على القطاعات المالية في البلدان الأخرى وخير مثال أزمة الرهن العقاري في عام 2008 (النشرة ، ١٠: ٢٠١٠) (Hersugondo, 2021: 321).

ثالثاً : كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل III للرقابة المصرفية

تعتبر لجنة بازل III احد اهم القواعد التنظيمية الجديدة التي تتخصص بكفاية رأس المال والسيولة المصرفية ، والتي اقترتها اللجنة ردا على اوجه الضعف والقصور في التنظيم المالي الذي كشفت عنه الازمة المالية العالمية في عام 2008 ومن هنا هدفت بازل III إلى تعزيز قدرة رأس المال العالمي وتنظيم قواعد من اجل الوصول لقطاع مصرفي اكثر مرونة من خلال امتصاصه للصدمات و المالية ، والحد من انتقال هذه التغيرات من الاقتصاد الحقيقي إلى القطاع المالي ، ولتعزيز البنية التنظيمية ، أدخلت بازل III معايير جديدة جعلت السيولة أكثر مقاومة لمشاكل السيولة قصيرة الأجل، وأيضاً لضمان الظروف اللازمة للسيولة الهيكلية طويلة الأجل. ولهذا الغرض أنشأت معيارين للسيولة (Birovljevet al, 2012, 144) من أجل قياس مخاطر السيولة قصيرة وطويلة الأجل وتتضمن معايير السيولة (Y\) (Abdul-Rahman et al, 2017: 128 NSF). كما اكد مقترح بازل III على منع المصارف من تمويل الموجودات طويلة الأجل بأموال بين عشية وضحاها (Herman, 2011: 182) . ومن اهم تلك المؤشرات :

1. نسبة رأس المال إلى الاستثمارات :

كفاية رأس المال : $\text{راس المال الممتلك} \times 100^*$ (عبد العزيز , 2008 , 62)

إجمالي الاستثمارات

تظهر هذه النسبة الى مدى مقدرة المصرف على تحمل الخسائر الناجمة عن انخفاض قيمة الاستثمارات المالية سواء كان ذلك الانخفاض في القيمة السوقية او من خلال خسائر تشغيلية فضعف هذه النسبة يعني أن المصرف اعتمد على الودائع في تحمل الخسائر، لذا سميت بهامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمارات (انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية والاستثمارات)، ويستثنى منها حوالات الخزينة والأوراق المالية الحكومية لعدم وجود مخاطر فيها.

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي التحليلي والاحصائي

الجانب التطبيقي للبحث

اولا: متغيرات البحث

استند البحث على مؤشر كفاية رأس المال كمتغير تابع ومؤشرات مخاطر السيولة كمتغيرات مستقلة للمصارف عينة البحث للمدة 2010-2023 وتم استخدام برنامج (E-views).

جدول (6) وصف متغيرات البحث

ت	اسم المتغير	نوع المتغير	الترميز
1	مؤشر السيولة (إجمالي القروض / إجمالي الودائع)	مستقل	X1
2	مؤشر السيولة (إجمالي القروض / إجمالي الموجودات)	مستقل	X2
3	مؤشر السيولة (موجودات متداولة / إجمالي الودائع)	مستقل	X3
4	كفاية رأس المال	تابع	Y

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استنادا الى توصيف النموذج.

ثانيا: اختبار استقراريه البيانات

الاختبارات التشخيصية

ستناول الان اهم الإجراءات الاختبارية للبيانات وذلك من اجل تحديد المشاكل التي تؤثر على دقة البيانات وطرق معالجتها للوصول الى أفضل النتائج وهي:

1- الكشف عن مشكلة اختلاف التباين Heteroskedasticity Test : من اجل التأكد من ان النموذج خالي من مشكلة الاختلاف للبواقي يستخدم هذا التحليل وكما موضح فيما يلي: -

الجدول (7)

نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين

Panel Cross-section Heteroskedasticity LR Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: Y X1 X2 X3 C			
Null hypothesis: Residuals are homoscedastic			
Probability	df	Value	
0.1799	10	13.85112	Likelihood ratio
LR test summary:			
	df	Value	
	136	286.7704	Restricted LogL
	136	293.6960	Unrestricted LogL

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views13).

يوضح لنا الجدول (7) اهم النتائج لاختبار مشكلة اختلاف التباين ل Heteroskedasticity LR Test, اذ يلاحظ بان قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (0.1799=Prob) وهي أكبر (5%) وهذا يعني أنه لا يوجد دليل قوي على وجود اختلاف في التباين بين الفترات الزمنية. هذا يشير إلى أن التباين يمكن اعتباره متجانسًا بين الفترات الزمنية..

2- الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي: Serial Correlation LM Test ان هذا الاختبار يستخدم للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وكما يلي:-

الجدول(8)

نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Cross-section means were removed during computation of correlations			
Prob.	d.f.	Statistic	Test
0.0000	45	120.5182	Breusch-Pagan LM
0.0000		7.960314	Pesaran scaled LM
0.0000		6.058674	Pesaran CD

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 13 .

يوضح الجدول (8) بان قيمة (F) هي قيمة اصغر من (0.05) وهذا يعبر عن وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الباقي من المتغيرات العشوائية.

ثالثاً: اختبارات جذر الوحدة (unit Root test).

قبل البدء في إجراء أي تحليل احصائي لتأثير مؤشرات مخاطر السيولة في مؤشر كفاية راس المال في عينة البحث واثبات فرضيات البحث لابد علينا من القيام بأجراء اختبار جذر الوحدة ، وعليه فقد تم التوصل الى الجدول (9) هو الجدول الذي يبين نتائج اختبار (ADF) إذ نلاحظ من خلال الجدول أن جميع هذه المتغيرات قد استقرت عند الفرق الاول كما يأتي:

الجدول (9)

اختبارات جذر الوحدة (Panel unit root test)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
At Level					
		Y	X1	X2	X3
With Constant	t-Statistic	0.0728	0.3577	0.2601	0.0525
	Prob.	0.8033	0.4569	0.6458	0.9707
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	0.1699	0.3538	0.4475	0.0982
	Prob.	0.8441	0.1944	0.1673	0.2165
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.5438	0.7118	0.6626	0.5507
	Prob.	0.3052	0.9062	0.8917	0.2108
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)
With Constant	t-Statistic	0.0035	0.1397	0.0228	0.0136
	Prob.	0.0384	0.0982	0.0423	0.0023
		**	*	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	0.0203	0.3921	0.0804	0.0643
	Prob.	0.03	0.3009	0.1369	0.0159
		**	n0	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.0001	0.0144	0.0012	0.0006
	Prob.	0.0043	0.0107	0.0012	0.0002
		***	**	***	***

المصدر: الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (13E-views).

رابعاً: التقدير الاحصائي لتأثير مؤشرات مخاطر السيولة في مؤشر كفاية رأس المال

اظهر الجدول رقم (9) من خلال التحليل السابق ان ("جذر الوحدة) ان جميع البيانات المقطعية هي مستقرة ضمن حدود الفرق الأول وهذا يفسر الى عدم تجاوزها حاجز الفرق الثاني مما يعني هذا إنها قد حققت كامل شروط التكامل المشترك بين متغيرات البحث باستخدام منهجية "Static analysis) ومن خلال وجود هذه الشروط تمكنا من اجراء تطبيق اختبار النموذج (Static analysis) من خلال ثلاث نماذج اساسية (Panel Data) ومن ثم التوجه الى اجراء أسلوب المفاضلة ما بين هذه النماذج وهي كالآتي:

1- نموذج الانحدار التجميعي: (PME) (Pooled Regression Model)

الجدول (10)

نتائج الانحدار التجميعي لتأثير مؤشرات مخاطر السيولة في مؤشر كفاية رأس المال للمدة 2010-2023

Dependent Variable: Y					
Method: Panel Least Squares					
Sample: 2010 2023					
Periods included: 14					
Cross-sections included: 10					
Total panel (balanced) observations: 140					
العامل	Variable	Coefficient	Error ,Std	t-Statistic	Prob.
	C	0.042457	0.018857	2.251543	0.0260
(إجمالي القروض / إجمالي الودائع)	X1	0.173666	0.037705	4.605868	0.0000
(إجمالي القروض / إجمالي الموجودات)	X2	-0.166348	0.052586	-3.163356	0.0019
(موجودات متداولة / إجمالي الودائع)	X3	0.038127	0.004739	8.045677	0.0000
R-squared	Mean dependent var		0.478851	0.143594	
Adjusted R-squared	dependent var ,S.D		0.467355	0.043376	
of regression ,S.E	Akaike info criterion		0.031657	-4.039577	
Sum squared resid	Schwarz criterion		0.136292	-3.955530	
Log likelihood	Hannan-Quinn criter.		286.7704	-4.005423	
F-statistic	Durbin-Watson stat		41.65393	0.411435	
Prob(F-statistic)			0.000000		

الجدول: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 13 E-views.

يشير الجدول رقم (10) إلى أن نتائج التحليل (الانحدار التجميعي) بين مؤشرات مخاطر السيولة كمتغيرات مستقلة ومؤشر كفاية رأس المال متغير تابع كما يأتي:

- أظهرت نتائج اختبار (R^2) بأن مؤشرات مخاطر السيولة قد فسرت (47.89%) من التغيرات الحاصل في المتغير التابع (كفاية رأس المال)، وأي أن (52.11%) ترجع إلى متغيرات أخرى غير داخلية في النموذج، أما قيمة إحصائية F (41.6539) جاءت بقيمة (0.0000): (Prob)(F-statistic) وهي قيمة أقل من (0.05) مما يعني أنها تدل على كامل المعنوية للنموذج من ناحية التحليل الإحصائي.
- تشير النتائج إلى أن نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع لها تأثير إيجابي ومعنوي (0.1737) على مؤشر رأس المال عند مستوى دلالة 1%، أي أنه كلما زادت نسبة القروض إلى الودائع بمقدار وحدة واحدة، يرتفع مؤشر رأس المال بمقدار (0.1737) وحدة، مما يشير إلى أن البنوك ذات القروض الأكبر مقارنة بالودائع قد تكون أكثر قدرة على تحقيق كفاية رأس المال، وهذا متوافق مع النظرية والفرضية الفرعية الأولى التي تنص على وجود أثر إيجابي ومعنوي لمتغير السيولة (X_1) على مؤشرات كفاية رأس المال.

- تشير النتائج الى ان نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات لها تأثير سلبي ومعنوي (-0.1663) على مؤشر كفاية رأس المال عند مستوى دلالة 1%، إذ انه كلما زادت نسبة القروض إلى الموجودات بمقدار وحدة واحدة، ينخفض مؤشر رأس المال بمقدار (0.1663) وحدة، مما يشير إلى أن ارتفاع نسبة القروض بالنسبة للموجودات قد يضغط على كفاية رأس المال وهذا غير متوافق مع النظرية والفرضية الفرعية الأولى التي تنص على وجود اثر ايجابي ومعنوي لمتغير السيولة (X2) على مؤشرات كفاية رأس المال).
 - تشير نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع ان لها تأثير إيجابي ومعنوي (0.0381) على مؤشر رأس المال عند مستوى دلالة 1%، إذ انه كلما زادت نسبة الموجودات المتداولة مقارنة بالودائع، يرتفع مؤشر كفاية رأس المال بمقدار 0.0381 وحدة، مما يشير إلى أن زيادة الموجودات المتداولة تساعد في تعزيز كفاية رأس المال وهذا متوافق مع النظرية والفرضية الفرعية الأولى التي تنص على وجود اثر ايجابي ومعنوي لمتغير السيولة (X3) على مؤشرات كفاية رأس المال).
- 2- نموذج التأثيرات الثابتة. (FEM) (Fixed Effects Model)

الجدول (11)

نتائج انحدار التأثيرات الثابتة لتأثير مؤشرات مخاطر السيولة في مؤشر كفاية رأس المال للمدة 2010-2023

Dependent Variable: Y					
Method: Panel Least Squares					
Sample: 2010 2023					
Total panel (balanced) observations: 140					
العامل	Variable	Coefficient	Error, Std	t-Statistic	Prob.
	C	0.039607	0.017314	2.287501	0.0238
(إجمالي القروض / إجمالي الودائع)	X1	0.146544	0.043832	3.343289	0.0011
(إجمالي القروض / إجمالي الموجودات)	X2	-0.127035	0.058655	-2.165799	0.0322
(موجودات متداولة / إجمالي الودائع)	X3	0.040635	0.006505	6.247108	0.0000
Effects Specification					
Cross-section fixed (dummy variables)					
R-squared	0.699377	Mean dependent var	0.143594		
Adjusted R-squared	0.670972	dependent var, S.D	0.043376		
S.E of regression	0.024881	Akaike info criterion	-4.461186		
Sum squared resid	0.078620	Schwarz criterion	-4.188034		
Log likelihood	325.2830	Hannan-Quinn criter.	-4.350185		
F-statistic	24.62139	Durbin-Watson stat	0.719392		
Prob(F-statistic)	0.000000				

الجدول: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views13

تبيين من خلال الجدول (11) ان نتائج الانحدار التأثيرات الثابتة بين مؤشرات مخاطر السيولة ك متغيرات مستقلة ومؤشر كفاية رأس المال ك متغير تابع كما يأتي:

- أظهرت نتائج اختبار (R^2) أن مؤشرات مخاطر السيولة قد بينت (69.94%) من التغيرات الحاصلة في (كفاية رأس المال)، وأن (30.06%) هي ترجع إلى عوامل أخرى غير داخلية في النموذج مما يعني هذا أن (69.94%) من قدرة النموذج تعود إلى المتغيرات المستقلة، مما يجعل النموذج قادراً على التنبؤ بمؤشر كفاية رأس المال بشكل جيد أما اختبار (F) فقد بلغت قيمتها $\{Prob(F\text{-statistic})\} = 0.0000$ وهي قيمة أقل من 5%، مما يعني هذا النموذج كامل المعنوية من ناحية التحليل الإحصائي.

- كما تشير النتائج الى ان الأثر قد بلغ من خلال اختبار الانحدار باستخدام ("التأثيرات الثابتة") (نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) (X_1) لها اثر طردي ومعنوي (0.1465) على مؤشر كفاية رأس المال (Y) عند مستوى دلالة 1%. أي أنه عند زيادة نسبة القروض إلى الودائع بمقدار وحدة واحدة، مما يعني ذلك إلى زيادة في مؤشر رأس المال بمقدار (0.1465) وحدة، مما يشير هذا إلى أن البنوك التي تمتلك نسب أعلى من القروض مقارنة بالودائع قد تكون أكثر قدرة على تحقيق كفاية رأس المال بناءً على ذلك نقبل الفرضية الأولى التي تنص على وجود تأثير ذو دلالة معنوية لنسبة القروض إلى الودائع على مؤشر كفاية رأس المال.

- يشير نتائج تحليل الأثر من خلال الاختبار الانحدار باستخدام ("التأثيرات الثابتة") أن نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات (X_2) لها اثر عكسي ومعنوي (-0.1270) على مؤشر كفاية رأس المال (Y) عند مستوى دلالة 5%. إذ إن كل زيادة تحصل في نسبة القروض إلى الموجودات بمقدار وحدة تؤدي إلى انخفاض في مؤشر كفاية رأس المال بمقدار (0.1270) وحدة، مما يشير إلى أن زيادة نسبة القروض بالنسبة للموجودات قد تضغط على كفاية رأس المال وهذا يدل على دعم قبول الفرضية الثانية التي كانت تشير إلى أن هناك تأثيراً ذو دلالة معنوية لنسبة القروض إلى الموجودات على مؤشر كفاية رأس المال.

- تشير نتائج تحليل الأثر من خلال الاختبار الانحدار باستخدام ("التأثيرات الثابتة") أن نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع (X_3) لها اثر طردي ومعنوي (0.0406) على مؤشر كفاية رأس المال (Y) عند مستوى دلالة 1%. أي أنه عند زيادة تحصل في نسبة الموجودات المتداولة مقارنة بالودائع ، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في مؤشر كفاية رأس المال بمقدار (0.0406) ، مما يشير إلى أن زيادة الموجودات المتداولة تعزز من كفاية رأس المال.

3- نموذج التأثيرات العشوائية (REM): Random Effects Model

الجدول (12)

نتائج انحدار التأثيرات العشوائية لتأثير مؤشرات مخاطر السيولة في مؤشر كفاية رأس المال للمدة 2010-2023

Dependent Variable: Y				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Sample: 2010 2023				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Prob.	t-Statistic	Error ,Std	Coefficient	Variable
0.0368	2.108763	0.018874	0.039801	X1
0.0005	3.570446	0.042138	0.150452	X2
0.0214	-2.327361	0.056746	-0.132068	X3
0.0000	6.585181	0.006105	0.040202	C
		Effects Specification		
Rho	S.D.			
0.5063	0.025197	Cross-section random		
0.4937	0.024881	Idiosyncratic random		
		Weighted Statistics		
0.036641	Mean dependent var		0.436290	R-squared
0.032432	dependent var ,S.D		0.423855	Adjusted R-squared
0.082415	Sum squared resid		0.024617	of regression ,S.E
0.684166	Durbin-Watson stat		35.08626	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)
		Unweighted Statistics		
0.143594	Mean dependent var		0.476795	R-squared
0.412088	Durbin-Watson stat		0.136830	Sum squared resid

الجدول: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views13.

تبين من خلال الجدول (12) ان نتائج الانحدار ("التأثيرات العشوائية") بين مؤشرات مخاطر السيولة ك متغيرات مستقلة ومؤشر كفاية رأس المال ك متغير تابع كما يأتي:

- تشير نتائج اختبار (R^2) أن مؤشرات مخاطر السيولة قد فسرت (43.63%) من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع (كفاية رأس المال)، وأن (56.37%) تعود إلى متغيرات أخرى غير موجود او غير داخلية في النموذج، أما اختبار (F) فقد بلغت قيمتها $\{Prob(F-statistic)\} = 0.0000$ وهو قيمة أقل من 5%، مما يعني ان النموذج كامل المعنوية حسب التحليل الاحصائي.
- تشير نتائج تحليل الأثر من خلال اختبار الانحدار باستخدام ("التأثيرات العشوائية") أن نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (X1) لها اثر طردي ومعنوي (0.0398) على مؤشر كفاية رأس المال (Y) عند مستوى دلالة 5%. أي أنه عند زيادة نسبة القروض إلى الودائع بمقدار وحدة ، فإن ذلك يؤدي إلى حصول زيادة في مؤشر كفاية رأس المال بمقدار (0.0398).
- تشير نتائج تحليل الأثر من خلال اختبار الانحدار باستخدام ("التأثيرات العشوائية") أن نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات (X2) لها اثر طردي ومعنوي (0.1505) على مؤشر كفاية رأس المال (Y) عند مستوى دلالة 5%. إذ إن كل زيادة في

نسبة القروض إلى الموجودات بمقدار وحدة تؤدي إلى حصول زيادة في مؤشر كفاية رأس المال بمقدار (0.1505)، مما يشير إلى أن ارتفاع نسبة القروض بالنسبة للموجودات قد يساعد في تعزيز كفاية رأس المال وهذا يدعم قبول الفرضية الثانية.

تشير نتائج تحليل الأثر من خلال اختبار الانحدار باستخدام ("التأثيرات العشوائية") إلى أن نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع (X3) لها أثر عكسي ومعنوي (-0.1321) على مؤشر كفاية رأس المال (Y) عند مستوى دلالة 5%. إذ أن عند زيادة نسبة الموجودات المتداولة مقارنة بالودائع بمقدار وحدة واحدة، فإن ذلك يؤدي إلى حصول انخفاض في مؤشر كفاية رأس المال بمقدار (0.1321)، مما يشير إلى أن زيادة الموجودات المتداولة قد تؤدي إلى ضغوط على كفاية رأس المال بناءً على ذلك، نقبل الفرضية الثالثة.

4- المفاضلة بين التجميعي والتأثيرات الثابتة:

من أجل القيام بأجراء المفاضلة ما بين النموذجين الأول والنموذج التجميعي والثاني التأثيرات الثابتة يتم الاعتماد على اختبار ("Chow test") وكذلك من أجل القيام بأجراء اختبارات المفاضلة بين النموذج الأول ("التأثيرات الثابتة") والنموذج الثاني ("العشوائية") يتم الاعتماد على اختبار ("Hausman Test") كما يلي:

1- اختبار Chow test

الجدول (13)

نتائج المفاضلة بين نموذجي التجميعي والتأثيرات الثابتة

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Prob.	d.f.	Statistic	Effects Test
0.0000	(9,127)	10.351433	Cross-section F
0.0000	9	77.025287	Cross-section Chi-square

الجدول: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views13).

تشير النتائج من الجدول (13) إلى رفض فرضية العدم مما يعني هذا إلى أن هناك اختلافات جوهرية بين القطاعات ولذلك نقوم باعتماد على استخدام نموذج ("التأثيرات الثابتة)، بعبارة أخرى، فإن نموذج ("التأثيرات الثابتة) يوفر تمثيلاً أفضل للبيانات من نموذج ("الانحدار التجميعي")، مما يشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) هو الأنسب في هذه الحالة، لأنه يأخذ في الاعتبار التأثيرات غير الملحوظة التي تختلف بين القطاعات، والتي لا يمكن للنموذج التجميعي تفسيرها بشكل دقيق.

2- اختبار (Hausman Test)

الجدول (14)

نتائج المفاضلة بين النموذج الأول (التأثيرات الثابتة) والنموذج الثاني (العشوائية)

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Prob.	d.f. , Chi-Sq	Statistic , Chi-Sq	Test Summary
0.9878	3	0.131897	Cross-section random
Hausman statistic set to zero. , * Cross-section test variance is invalid			

الجدول: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views13).

تشير نتائج الجدول (14) الى ان المفاضلة بين النموذج الاول ("التأثيرات الثابتة) والنموذج الثاني (" العشوائية) من خلال تحليل اختبار فيشر ان قيمة (F) بلغت (0.9878) وهي قيمة اكبر من (5%)، مما يعني هذا إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية (REM) هو الأكثر ملاءمة لتحليل البيانات، وهذا يعني أن الفروق غير الملحظة بين القطاعات أو الفترات الزمنية لا تملك تأثيرات ثابتة يمكن ملاحظتها بوضوح، وبالتالي يمكن التعامل معها كعشوائية .

الاستنتاجات

1. تشير نتائج اختبار (R^2) أن مؤشرات مخاطر السيولة قد فسرت (43.63%) من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع (كفاية رأس المال)، وأن (56.37%) تعود إلى متغيرات أخرى غير موجودة أو غير داخلية في النموذج، أما اختبار (F) فقد بلغت قيمتها $\{Prob(F\text{-statistic}) = 0.0000\}$ وهو قيمة أقل من 5%، مما يعني أن النموذج كامل المعنوية حسب التحليل الاحصائي.
2. تشير نتائج تحليل الأثر من خلال اختبار الانحدار باستخدام ("التأثيرات العشوائية") أن نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (X_1) لها اثر طردي ومعنوي (0.0398) على مؤشر كفاية رأس المال (Y) عند مستوى دلالة 5%. أي أنه عند زيادة نسبة القروض إلى الودائع بمقدار وحدة، فإن ذلك يؤدي إلى حصول زيادة في مؤشر كفاية رأس المال بمقدار (0.0398).
3. تشير نتائج تحليل الأثر من خلال اختبار الانحدار باستخدام ("التأثيرات العشوائية") أن نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات (X_2) لها اثر طردي ومعنوي (0.1505) على مؤشر كفاية رأس المال (Y) عند مستوى دلالة 5%. إذ إن كل زيادة في نسبة القروض إلى الموجودات بمقدار وحدة تؤدي إلى حصول زيادة في مؤشر كفاية رأس المال بمقدار (0.1505)، مما يشير إلى أن ارتفاع نسبة القروض بالنسبة للموجودات قد يساعد في تعزيز كفاية رأس المال وهذا يدعم قبول الفرضية الثانية.
4. تشير نتائج تحليل الأثر من خلال اختبار الانحدار باستخدام ("التأثيرات العشوائية") إلى أن نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع (X_3) لها اثر عكسي ومعنوي (-0.1321) على مؤشر كفاية رأس المال (Y) عند مستوى دلالة 5%. إذ أن عند زيادة نسبة الموجودات المتداولة مقارنة بالودائع بمقدار وحدة واحدة، فإن ذلك يؤدي إلى حصول انخفاض في مؤشر كفاية رأس المال بمقدار (0.1321)، مما يشير إلى أن زيادة الموجودات المتداولة قد تؤدي إلى ضغوط على كفاية رأس المال بناءً على ذلك، نقبل الفرضية الثالثة

التوصيات

1. ضرورة أن تكون معدلات كفاية رأس المال هي معدلات مقبولة والتي تحدد طبقاً لأوزان المخاطر التي يتعرض لها كل مصرف والتي تكون محددة بموجب الاتفاقية المحتفظ بها وذلك من أجل لا تكون هناك سيولة غير مستغلة تؤثر بشكل سلبي على العوائد المالية التي من الممكن أن يحققها المصرف في حال استثمار هذه الأموال عن طريق تحقيق عملية توازن بين الأموال المستثمرة والمحتفظ بها.
1. ضرورة حث المصارف التجارية في الأردن تبني مجموعة أوسع وأشمل من المؤشرات المالية التي تعبر بشكل فعال عن حالة المخاطر المصرفية بشكل دوري كما يجب العمل على اعداد وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة.
2. ضرورة التقيد والالتزام بالقوانين التي يصدرها البنك المركزي الأردني خاصتها فيما معدلات كفاية رأس المال بسبب كون هذه المعدلات تنظم من خلال دراسة البنك المركزي الأردني لطبيعة الوضع الاقتصادي وطبيعة المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها الجهاز المصرفي الأردني.
3. على إدارة المصارف تبني ثقافة تعامل مع المخاطر المصرفية بالاعتماد على الدراسات العلمية الأكاديمية والفنية و، فضلاً عن ذلك العمل على وضع الآليات المناسبة لمواجهة أي خطر، مع ضرورة عدم المبالغة في تقدير المخاطر كونها ستعكس سلباً على أداء المصارف.

المصادر:

المصادر العربية

1. الجبوري، عبد العزيز شويش عبد الحميد، (2019)، "إدارة المصارف مدخل تطبيقي" الذاكرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، بغداد.
2. الخطيب منال ، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره ، رسالة ماجستير ، جامعة حلب 2004
3. زايدي مريم، (٢٠١٧)، اتفاقية بازل ٣ لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الثالث.
4. الشماع خليل، محمد حسن، وأمين خالد عبد الله " التحليل المالي للمصارف " ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ .
5. صونيا، عتروس، (2015)، أدوات إدارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري - BAN، رسالة ماجستير ، جامعة أم البواقي كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير .
6. الطائي، سجي محمد، (2008)، متطلبات بازل اوبازل II حول كفاية رأس المال دراسة لبعض المصارف العربية، مجلة تنمية الرافدين، العدد (91)، مجلد (30)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
7. ظاهر، غسان طارق محمد علي كريم. (2018). تحليل السيولة . الربحية ، الرفع المالي في ضوء ادارة المخاطر المصرفية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (8) العدد (1).
8. عبد الستار، رجا رشيد(٢٠١٢)، " تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد واهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، عدد ٣١.
9. العلي، أسعد حميد، إدارة المصارف التجارية، ط 1، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2013.
10. الكبيسي، ليث صلاح الدين محمود، (2018) "تعظيم الربح في القطاع المصرفي باستعمال أسلوب البرمجة الخطية(مصرف الخليج التجاري العراقي أنموذجا) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار.
11. النشرة المصرفية العربية، القطاع المصرفي العربي ومتطلبات الالتزام باتفاق بازل-٢ ، بيروت، اتحاد المصارف العربية، الفصل الأول، آذار - ٢٠٠٥
12. نهاد عبد الكريم وآخرون ، تقويم الاداء لبعض فروع المصارف العاملة في تكريت ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٩ <http://zancojournals.su.edu.iq>
13. هندي، منير إبراهيم "إدارة المنشآت المالية واسواق المال"، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2011

المصادر الأجنبية

1. Frank, Zwißler&Eftal, Okhan& Engelbert, Westkämper, Lean and Proactive Liquidity Management, for SMEs, Forty Sixth CIRP Conference on Manufacturing Systems, Procedia CIRP 7, 2013
2. Leykun, F.)2016). Determinants of commercial banks' liquidity risk: Evidence from Ethiopia. Research Journal of Finance and Accounting, 7(15), 47-61.
3. Jordan, Bradford D. & Miller, Thomas W. & Dolvin, Steven D. (2018), Fundamentals Of Investments, Valuation And Management, Eighth Edition, Mcgraw-Hill Education, United States Of America
4. Girma, M. (2018). Determinants Of Bank Liquidity: Empirical Study On Selected Private Ethiopian Commercial Banks (Doctoral dissertation, St. Mary's University).
5. Berhanu, B. (2015). Determinants of Banks Liquidity and their Impact on Profitability: Evidenced from eight commercial banks in Ethiopia (Doctoral dissertation, AAU). Addis Ababa University, Addis Ababa

6. Endang Tri Widyarti, et.al., Analysis of the Effect of Non-Performing Loan, Return on Assets, Return on Equity and Size on Banking Liquidity Risk, *Journal Dinamika Manajemen*, Vol. 13, No. 1, 2022.
7. Kanchu, Thirupathi & Kumer, Manoj, (2013) "Risk Management In Banking Sector –An empirical Study", *International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research* Vo
8. Adamowicz, T. (2018). Types of risk in banking operations—categorization and definitions. *Economic and Regional Studies (Studia Ekonomiczne i Regionalne)*, 11(673-2019-911) pp 37-56
9. Haneef, Shahbaz & Riaz, Tabassum & Ramzan, Muhammad & Runa, Mansoor & Ishaq, Hafiz (2012) "Impact of Risk Management on Non-Performing Loans and Profitability of Banking Sector of Pakistan", *International Journal of Business and Social Science*, Vol. 3 No
10. Balthazar, L. (2006). *From Basel 1 to Basel 3: The integration of state of the art risk modeling in banking regulation*. Springer
11. Câmara, Carolina Perry da (2014), "Liquidity risk: An opportunity to open the window after closing a door", thesis master, Universidade Católica Portuguesa
12. Ogilo Fredrick (2015) "Determinants of Liquidity Risk of Commercial bank in Kenya" *The International Journal of Business & Management*, Vol. 3, Issn, 9, 2321-
13. El Mahdi Feroouhi, "Bank Liquidity and financial performance: Evidence From Moroccan Banking Industry", *Faculty of Law and Economics, Mohammed V Agdal University*, 2014
14. Kosmidou, K. (2008). The determinants of banks' profits in Greece during the period of EU financial integration. *Managerial finance*
15. Olweny, T., & Shipho, T. M. (2011). Effects of banking sectoral factors on the profitability of commercial banks in Kenya. *Economics and Finance Review*, 1(5
- Calomiris, C. W. (2012). How to regulate bank capital. *National Affairs*, 10.16.
17. Hersugondo, H., Anjani, Nabila, & Pamungkas, (I.D.), (2021), The Role of Non-Performing Asset, Capital, Adequacy and Insolvency Risk on Bank Performance: A Case Study in Indonesia. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, Vol.(8), No.(3), pp. 319–329
18. Abdul-Rahman, A., Said, N. L. H. M., & Sulaiman, A. A. (2017). Financing structure and liquidity risk: Lesson from Malaysian experience. *Journal of Central Banking Theory and Practice*, 6(2), 125-148
19. Herman, D. L. (2011). *The Basel Capital Adequacy Accords and the governance of global finance* (Doctoral dissertation, Rutgers University-Graduate School-Newark
20. Birovljev, J., Davidović, M., & Štavljanin, B. (2012). Basel III: Redesigned regulatory framework for banks. *Ekonomika preduzeća*, 60(3-4), 140-148
- Koch, Timothy W. & Macdonald, S. Scott, *Bank Management*, 7th ed., 5111..21
22. Brigham, Eugene F. And Houston, Joel F. (2019), *Fundamentals of Financial Management*, Fifteenth Edition, Cengage Learning, Inc.